مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية Journal of Economics and Political Sciences
المجلد 21، العدد 2، ديسمبر 2024، 477-493 Vol. 21, No.2, Dec, 2024, 477- 493

تأثير الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990–2019)

هاجر عمر منيدر[1]، فاطمة منصور احسونة[2]

[2،1]محاضر بقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا

مستخلص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تأثير الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990–2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الركود التضخمي والناتج المحلي الإجمالي، واتجاه العلاقة عكسية فكلما زاد الركود التضخمي ترتب عليه انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الركود التضخمي إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الركود التضخمي، النمو الاقتصادي، ARDL.

مقدمة الدراسة:

تعد ظاهرة الركود التضخمي من الظواهر السلبية التي تواجه معظم الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد السواء، لما لها أثاراً ضارة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يشمل مصطلح الركود التضخمي Stagflationعلى ظاهرتين تلتقيان في آن واحد أو في فترة زمنية واحدة هما الركود مع وجود زيادة في معدل التضخم في الأسعار وهو ما يتنافى مع فكرة منحنى فليبس للعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة والتي قدّمتها النظرية الكينزية. كما يرافق الركود التضخمي انخفاض في مستوى الإنتاجية أو في مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مع استمرار ارتفاعه بالأسعار الجارية.

لقد ظهر الركود التضخمي في البداية في بريطانيا وأمريكا في السبعينات من القرن الماضي بعد الارتفاع في أسعار النفط العالمية إثر قيام منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك بفرض الحظر على الدول الغربية ممّا سبب في ارتفاع تكاليف السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع أسعارها، ممّا أدّى إلى خفض قوة العملة الشرائية الذي بدوره أدّى إلى خفض مستويات الطلب وبالتالي انخفاض أرباح الشركات وانخفاض مبيعاتها، وهذا يجعل أصحاب العمل يسعون لتعويض خسائرهم بالاستغناء عن جزء من موظفيهم فتزداد معدلات البطالة مع وجود معدلات مرتفعة من التضخم.

Corresponding author. Email: h.mnider@asmarya.edu.ly
Received: 08/12/2024; Accepted: 20/12/ 2024; Available online: 31/12/ 2024

ويعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية التي تخضع لتبعية الدول المتقدمة وتعاني من تشوهات هيكلية بحكم عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، واعتماد الاقتصاد الليبي على تصدير النفط في توفير الموارد المالية، مما جعله يخضع للتبعية الاقتصادية الناتج عن ارتفاع معدل الانفتاح التجاري، وهذا ترتب عليه ظهور مشكلة التضخم الناتج في جزء منه عبر التجارة الخارجية، وأيضا بالتتابع مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة من جهة أخرى انعكس في بروز ظاهرة مركبة من البطالة والتضخم تعرف بالركود التضخمي، فظاهرة الركود التضخمي برزت في ليبيا نهاية الثمانينيات حسب بيانات البنك الدولي وتحديداً من سنة 1987.

مشكلة الدراسة:

من خلال التقديم السابق يمكن حصر مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

– ما هو تأثير الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (1990–2019 م)؟

أهمية الدراسة:

1– على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت كل من ظاهرتي التضخم والبطالة كل على حدة سواء من حيث الأسباب أو الآثار في الاقتصاد الليبي، إلا أن الدراسات المتعلقة بتزامن مشكلتي التضخم والبطالة في آن واحد كظاهرة مركبة وهي الركود التضخمي تعد قليلة جداً فيما يتعلق بتأثيره على النمو الاقتصادي.

2– ظاهرة الركود التضخمي بما تتضمنه من خلافات واسعة على مستوى الدراسات التطبيقية من حيث مسبباتها وما يترتب عليها من آثار سلبية في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، تستدعي بالضرورة إجراء دراسات تجريبية للوقوف على مدى تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة لتقليلها.

أهداف الدراسة:

– التعرف على التطور الزمني لمعدلات التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

– التعرف على التطور الزمني لمعدلات الركود التضخمي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

– الوقوف على آثار الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في ليبيا وتحديد اتجاه العلاقة بينهما وإيجاد المبررات المفسرة لها.

فرضيات الدراسة:

H01 :الفرضية الأولى:

ظاهرة الركود التضخمي ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي.

H02: الفرضية الثانية

هناك تأثير لظاهرة الركود التضخمي على النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة: –

الحدود الزمنية: – سوف يتم دراسة تأثير ظاهرة الركود التضخمي على النمو الاقتصادي خلال الفترة من سنة 1990 إلى 2019.

الحدود المكانية: – سوف يتم دراسة تأثير ظاهرة الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في استخراج النتائج على منهجين هما المنهج التحليلي في توصيف وتحليل البيانات المتعلقة بها، وكذلك على المنهج الكمي في فهم وتفسير العلاقة التي تربط متغير الركود التضخمي بالنمو الاقتصادي.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية :

أولاً/ الإطار النظري لظاهرة الركود التضخمي.
ثانياً/ ملامح ظاهر الركود التضخمي في ليبيا.
ثالثاً/ التحليل الكمي لتأثير الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة جار الله وسعيد (2009):** قامت هذه الدراسة بتحليل أثر الركود التضخمي في النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النامية (الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كوستريكا، الأكوادور، الأورغواي، فنزويلا) خلال الفترة 1984–2002 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS. أظهرت نتائج الدراسة أن التضخم الركودي في بداياته كان له تأثير إيجابي في الأرجنتين والبراويل وكوستيريكا وشيلي، بينما لم تظهر تأثيراته في فنزويلا والأكوادور، يرجع ذلك إلى استفادتها من العوائد النفطية واستغلالها في تخفيض أثر الركود على النمو الاقتصادي.
- **دراسة Kenneth & ,Okoro (2042) :** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التضخم والركود التضخمي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 2012–2024 باستخدام نموذج تأخير موزع ذاتيا على متغيرات الدراسة. وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة التضخم والركود التضخمي لهما تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي للاقتصاد النيجيري.

- **دراسة ALBAKLI, & ALJASE (2023)** :حاولت هذه الدراسة فهم ظاهرة الركود التضخمي وتحليل ارتباطها بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1973–2020، تم استخدام منهجية Johansen للتكامل المشترك. وأهم النتائج التي تم الوصول إليها: خضع الاقتصاد المصري لركود ضخمي خلال الفترة 1979– 2020 يرجع ذلك إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي التي وضعت في عام 1976، فضلا عن ارتفاع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم في نفس العام، هناك علاقة عكسية واضحة بين معدل الركود التضخمي ووتيرة النمو الاقتصادي.
- **دراسة عباس (2024):** يتناول هذا البحث تحليل العلاقة بين الركود التضخمي والنمو الاقتصادي وتقييم الأسهم من خلال تحليل مقاييس أداء مؤشر EGX100 وعوائده في البورصة المصرية خلال الفترة 2006– 2023، تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة سلبية بين الركود التضخمي والنمو الاقتصادي.

من خلال الاستعراض السابق للدراسات التي تناولت تأثير ظاهرة الركود التضخمي على النمو الاقتصادي، يلاحظ أن هناك فجوة بحثية تتمثل في عدم وجود دراسات على المستوى المحلي في الاقتصاد الليبي، حيث تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في بيان تأثير الركود على النمو الاقتصادي.

أولاً/ الإطار النظري لظاهرة الركود التضخمي:

يعتبر الركود التضخمي ظاهرة تتكون من ثلاثة محاور رئيسية وهي انخفاض أو تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مع ارتفاع في كلّ من معدلات التضخم والبطالة في آن واحد، ويعتبر المحلّلون الاقتصاديون هذه الظاهرة من أسوأ الظواهر الاقتصادية التي من الممكن أن تمرّ بها الدولة لصعوبة التعامل معها في اختيار الطريقة الملائمة لمعالجته، ذلك أنه من الممكن أن يستخدم صانعو القرار الاقتصادي سياسة معينة للتعامل مع هذا المزيج من التضخم والركود لمحاولة الحد من أحدهما تجعلها تزيد من حدة الآخر (العقون،2021، ص2).

ظهر الركود التضخمي في الدول الرأسمالية في سبعينيات القرن الماضي وكانت أهم ملامحه تدهور في معدلات نمو الناتج القومي وتعايش كلاّ من التضخم والبطالة مع ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى الركود في قطاع التجارة الخارجية وانفجار أزمة المديونية الخارجية، وكانت هذه الظاهرة سريعة الانتشار وصعبة السيطرة عليها ، وهذا الوضع كان مخالف لما جاء في النظرية الكينزية من خلال الطرح الذي قدمه فيلبس في منحنى العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، والذي ينفي فيه احتمالية تواجد الاثنين معاً بمعدلات مرتفعة، حيث أنه من الممكن تواجدهما بمعدلات مقبولة تنحصر بين 2% و3% للتضخم و3% و4% للبطالة كمعدلات طبيعية، وبالتالي فإنه لا يمكن أن نجزم بأن الاقتصاد

يعيش مرحلة الركود التضخمي إلا في حالة تجاوز معدلات التضخم والبطالة هذه المستويات (محمد،2021، ص544).

ويمكن قياس مؤشر الركود التضخمي من خلال الجمع بين معدلي التضخم والبطالة، وبالتالي فإذا تجاوز هذا المعدل نسبة 8% مع ارتفاع كلاّ من البطالة والتضخم فإنه يمكن القول بأن الاقتصاد يقع في منطقة الركود التضخمي (مصطفى ونعمة،2024، ص2).

إن الظاهرة الأسوأ التي تتشكل نتيجة اجتماع البطالة مع التضخم هي انحسار الطاقة الإنتاجية بسبب ارتفاع التكاليف الإنتاجية لعناصر الإنتاج الداخلة في إنتاج السلع والخدمات بما في ذلك المواد الخام مما يؤدي إلى هبوط قيمة العملة مقابل العملات الأخرى، وهذا يجعل الأفراد يميلون إلى التخلّي عن الأموال وزيادة ميولهم الاستهلاكية وبالتالي انخفاض الميل للادخار والاستثمار وعدم قدرة الاقتصاد على تعويض هذا الانخفاض في الاستثمار عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض مستويات التشغيل وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة مع وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار (العقون،2021، ص265) .

لقد فسرت النظريات الاقتصادية ظاهرة الركود التضخمي التي عكست الفكرة التي جاء بها فيلبس في منحنى العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، حيث جاءت المدارس الفكرية بتفسيرات لذلك أي لإمكانية حدوث البطالة والتضخم في آن واحد.

فقد جاءت المدرسة النقدية لتفسر وجود معدلات مرتفعة من التضخم والبطالة معاّ في السبعينات من القرن الماضي وذلك بسبب التوسع في سياسات الدول الرأسمالية للحد من الركود ورفع الطلب الفعّال الكلي والذي أدّى بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل سريع ممّا دفع الحكومات لاتباع سياسات صارمة لمراقبة الأسعار والأجور والذي أدّى بدوره إلى رفع معدل البطالة.

أمّا أصحاب نظرية التوقعات الرشيدة النيوكلاسيك فإنهم يؤمنون بعدم قدرة النقود على التأثير مستويات الناتج والتشغيل، وبالتالي فإن أي محاولة لخفض معدلات البطالة عن طريق السياسات النقدية لن يكون له النتائج المرجوة، ويرجعون أسباب الركود التضخمي إلى التغير غير المتوقع في الأسعار الناتج عن صدمة الطلب الكلي أو التغيرات المفاجئة في كلّ من سلوك الاستثمار أو الاستهلاك، بالإضافة إلى الصدمات في جانب العرض الكلي التي تجعل الأسعار الفعلية تنحرف عمّا هو متوقع لها.

وفسّر الكينزيون الجدد ظاهرة الركود التضخمي في الدول الرأسمالية إلى الصدمات في جانب العرض بسبب التضاعف في أسعار النفط العالمية الذي نتج عنه ارتفاع في تكاليف الإنتاج ومن ثمّ الارتفاع في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى النقص الذي حدث في المحاصيل الزراعية والذي رفع من أسعار

المواد الغذائية بشكل كبير في العديد من دول العالم، ما أدّى إلى الانخفاض في مستويات الإنتاج الكلي ومن ثمّ زيادة معدل البطالة مصاحباً لارتفاع معدلات التضخم.

أمّا أنصار المدرسة المؤسسية فإنهم يفسرون ظاهرة الركود التضخمي من خلال قوتين هما الاحتكارات وقوة النقابات، ففي قطاع الصناعات التحويلية حيث تتواجد الشركات الضخمة بشكل أقل من الصناعات والقطاعات الأخرى وهذا يجعل لديها القدرة على فرض الأسعار في السوق، ومن ناحية أخرى فإن نقابات العمال من خلال قوتها تفرض أجوراً مرتفعة على أصحاب الشركات التي تسعى لرفع الأسعار ممّا يخفض أجور العمال الحقيقية، إضافة إلى أن التطور التقني الذي شهده العالم أحدث نوعاً من إعادة الهيكلة في أسواق العمل حيث أدّى إلى انخفاض مستويات الطلب على الأعمال ذات الطابع الروتيني ممّا أدّى إلى تفاقم مستويات البطالة(خوني و عزري،2020 ، ص130-138).

ثانياً/ ملامح ظاهرة الركود التضخمي في ليبيا:

للتعرّف على حقيقة تعرّض الاقتصاد الليبي لظاهرة الركود التضخمي خلال فترة الدراسة يمكن الاعتماد على أربعة متغيرات رئيسية وهي معدل التضخم ومعدل البطالة ومعدل الركود التضخمي بالإضافة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (1)

مؤشر الركود التضخمي في ليبيا خلال الفترة (1990ـ2019)

السنوات	معدل البطالة%	معدل التضخم%	مؤشر الركود التضخمي %	الناتج المحلي الإجمالي%
1990	18.46	8.5	26.96	4.02
1991	18.85	11.9	30.75	15.6
1992	18.96	9.4	28.36	-2.7
1993	19.14	11.1	30.24	-3.7
1994	19.19	5.1	24.20	1.9
1995	19.19	7.2	26.39	-2.2
1996	19.19	4.0	23.19	2.1
1997	19.17	3.6	22.23	5.2
1998	19.17	3.7	22.24	-3.5
1999	19.24	2.6	21.30	0.7
2000	14.7	-2.9	11.8	3.6
2001	15.6	-8.9	6.7	-1.7
2002	16.5	-9.8	6.7	-0.9
2003	20.3	-2.2	18.1	13.0
2004	19.5	2.2	21.7	4.4
2005	20.0	2.0	22.0	11.8

6.5	20.8	1.4	19.4	2006
6.2	25.5	6.2	19.3	2007
−0.1	26.9	10.4	16.5	2008
−4.4	19.6	2.4	17.2	2009
5.0	20.0	2.4	17.6	2010
−50.3	35.5	15.9	19.6	2011
86.8	25.1	6.1	19.0	2012
−17.9	20.9	2.6	18.3	2013
−23.0	19.5	2.4	17.1	2014
−0.8	25.9	9.8	16.1	2015
−1.4	42.1	25.9	16.2	2016
32.5	42.9	25.8	17.1	2017
7.9	30.4	13.1	17.3	2018
−5.9	17.4	−2.2	19.6	2019

المصدر: بيانات الركود التضخمي من إعداد الباحثتين معتمدة على: ـ مصرف ليبيا المركزي،التقريرالسنوي، سنوات مختلفة ـمصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ،سنوات مختلفة .

ـ مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتيب الإحصائي ، سنوات مختلفة .

ـ مركز البحوث الاقتصادية ، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006) بنغازي ،ليبيا،2010 .

ـ البنك الدولي،بيانات ليبيا للفترة (1990−2019) ،https://data.albankaldawli.org/country/Libya?view=chart

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

ـ إن معدلات البطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة مرّت بالعديد من مراحل الارتفاع والهبوط حيث سجلت في بداية الفترة ارتفاعاً وصل أعلاه إلى 19.9% سنة 1996، ليسجّل بعدها انخفاضاً بسيطاً وصل إلى 19.7% سنة 1998، ليعاود الارتفاع وصولاً إلى 19.24% سنة 1999م، ليسجل بعدها انخفاضاً كبيراً سنة 2000 وصل إلى 14.7%، ليستمر بعدها في التذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً ليصل سنة 2011 إلى 19.6% نتيجة الأحداث السياسية التي مرّت بها البلاد خلال هذا العام والتي أثرت على الأوضاع الاقتصادية بما فيها انهيار سعر الدينار والارتفاع في المستوى العام في الأسعار وانتشار الفساد المالي وغياب السياسات الاقتصادية الرشيدة التي عجزت عن المساهمة في امتصاص البطالة ووضع حلول مناسبة لها.

بعد ذلك سجلت معدلات البطالة في ليبيا مرحلتين من التطور هما الفترة من (2012−2015) وهي فترة انخفاض في معدل البطالة من 19.0% إلى 16.1%، والفترة البارزة من سلسلة الدراسة وهي المرحلة الممتدة من سنة (2016−2019) والتي اتسمت فيها معدلات البطالة بالارتفاع المتواصل.

ـ أمّا بالنسبة لمعدلات التضخم خلال فترة الدراسة فقد اتسمت بالتذبذب الواضح ما بين معدلات موجبة وأخرى سالبة، لتسجل في بداية الفترة معدلات موجبة بدأت بمعدل 8.5% سنة 1990 لترتفع بعدها إلى

11.9% سنة 1991 ثمّ اتسمت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً لتصل إلى 2.6% سنة 1999 قبل أن تأخذ قيم سالبة بداية من العام 2000 إلى 2003، لترتفع بعدها من سنة 2004 إلى 2008 ليشكّل أعلى معدل خلال هذه الفترة قبل الأحداث السياسية ما نسبته 10.4% سنة 2008، أما في العام 2011 فقد حقّق معدل التضخم ارتفاعاً كبيراً ليصل إلى 15.9%، وبعد ذلك شهد التضخم سلسلة من التذبذبات أعلاها سنة 2016 والذي سجّل فيها ما نسبته 25.9% وهذا راجع إلى ما تعرّض له الاقتصاد الليبي من صدمات اقتصادية على الصعيدين المحلي والعالمي من اضطرابات في الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى ما أعقب التزعزع الأمني الذي حدث سنة 2011 من عدم استقرار اقتصادي أثّر بطبيعته على جملة من المتغيرات الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني.

ـ فيما يتعلق بمعدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي على طول سنوات فترة الدراسة قد تميّز بتذبذب بياناته وعدم استقرارها، حيث نجدها ترتفع أحياناً وتنخفض أحياناً أخرى وذلك نتيجة للحالة التي عاشها ويعيشها الاقتصاد الليبي من عدم استقرار على كافة المستويات بسبب العديد من الظروف آخرها أحداث سنة 2011م وما تبعها من آثار سلبية وتدهور في جميع القطاعات والتي من بينها القطاعات الإنتاجية.

سجّل النمو الاقتصادي في بداية الفترة 4.02% ليرتفع سنة 1991م إلى 15.6%، ثمّ أخذ في الانخفاض والارتفاع ليسجّل أعلى معدل نمو سالب له خلال فترة الدراسة وذلك خلال سنة 2011 بنسبة 50.3%.

ـ لوحظ من خلال بيانات كل من معدل البطالة ومعدل التضخم أن العلاقة بينهما ليست مستقرة والذي يتنافى مع مبدأ فليبس الذي أوضح أن العلاقة بينهما علاقة تبادلية.

ـ هناك تذبذب واضح في بيانات الركود التضخمي طوال سنوات فترة الدراسة والذي كان مرتبطاً بالتذبذب في معدلات كلّ من التضخم والبطالة، وعلى الرغم من اجتياز معدل الركود التضخمي حاجز 8% إلا أنه لا يمكن القول بأن الاقتصاد الليبي يعاني من ظاهرة الركود التضخمي خلال كامل سنوات الدراسة وذلك لاشتراط وجودها تجاوز كلاً من التضخم والبطالة المعدل 4%، وهذا لم يحدث إلا في بعض السنوات.

ـ توجد ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة في سنوات مختلفة وغير متلاحقة وهذا يدل على عدم كفاءة السياسات الاقتصادية في مكافحة هذه الظاهرة.

ـ إن السنوات التي تتصف بالركود التضخمي هي الفترة من (1990–1995) والسنوات 2007، 2008، 2011، 2012، والفترة (2015–2018) ، حيث أن معدلات البطالة والتضخم في ازدياد وكلاً منهما أعلى من 4% بالإضافة إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ـ تعتبر باقي السنوات هي فترات بطالة ولا تعتبر فترات ركود تضخمي وذلك لأن معدلات التضخم فيها

أقل من 4% وهو المعدل الطبيعي المقبول وجوده في أي اقتصاد، والذي لا يشكّل أي خطورة.
- إن معظم سنوات الدراسة لا يرتبط فيها معدل البطالة والتضخم بمراحل الانتعاش والانخفاض في معدلات النمو، فنلاحظ مثلاً في كثير من سنوات الدراسة أن الانتعاش في النمو الاقتصادي لا يرافقه انخفاض في معدلات البطالة، وكذلك أن الارتفاع في معدلات التضخم لا يصاحبه في أغلب السنوات ارتفاع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً/ التحليل الكمي لتأثير الركود التضخمي على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة:

توصيف نموذج الدراسة:

لاختبار فرضية الدراسة تم استخدام المتغيرات التالية:

GRGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

STAG: معدل الركود التضخمي كمتغير مستقل.

PROL: أسعار النفط العالمية كمتغير مستقل.

TROP: مؤشر الانفتاح التجاري كمتغير مستقل.

نتائج التحليل القياسي:

1- اختبار استقرارية متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار استقرار متغيرات الدراسة:

يلاحظ من الجدول السابق أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى I(0) وذلك حسب نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF واختبار فيلبس بيرون pp ، باستثناء معدل النمو الاقتصادي جاء مستقر في المستوى عند جميع مستويات المعنوية 1% و5% و10% وعند أخذ الفرق الأول I(1) للمتغيرات محل الدراسة وحسب نتائج الاختبارات السابقة جاءت جميع المتغيرات مستقرة لجميع مستويات المعنوية باستثناء معدل نمو الناتج المحلي والانفتاح التجاري بثابت واتجاه استقرار عند مستوى 5% و10% ، ومن النتائج السابقة لاختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة وحسب نتائج اختبار دكي فولر الموسع جاءت جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول بناء على ذلك يمكن استخدام نموذج التكامل المشترك ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم (2)

نتائج اختبارات استقرارية متغيرات الدراسة

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF					
في المستوى I(0)					
المتغيرات	بثابت		ثابت واتجاه		بدون ثابت واتجاه
	Prob	I(0)	Prob	I(0)	Prob
GRGDP	0	***	0.0027	***	0
PROL	0.5908	غير مستقر	0.6603	غير مستقر	0.5554
STAG	0.0221	**	0.0669	*	0.2925
TROP	0.5757	غير مستقر	0.3368	غير مستقر	0.6203
عن الفرق الأول I(1)					
المتغيرات	بثابت		ثابت واتجاه		بدون ثابت واتجاه
	Prob	I(1)	Prob	I(1)	Prob
GRGDP	0.0001	***	0	***	0
PROL	0.0007	***	0.0044	***	0
STAG	0.0008	***	0.0089	***	0
TROP	0	***	0.0002	***	0
نتائج اختبار فيلبس بيرون PP					
في المستوى I(0)					
المتغيرات	بثابت		ثابت واتجاه		بدون ثابت واتجاه
	Prob	I(0)	Prob	I(0)	Prob
GRGDP	0.0001	***	0	***	0
PROL	0.5631	غير مستقر	0.5891	غير مستقر	0.5534
STAG	0.2532	غير مستقر	0.665	غير مستقر	0.3423
TROP	0.6375	غير مستقر	0.4095	غير مستقر	0.7641
عن الفرق الأول I(1)					
المتغيرات	بثابت		ثابت واتجاه		بدون ثابت واتجاه
	Prob	I(1)	Prob	I(1)	Prob
GRGDP	0.0047	***	0.0269	**	0.0002
PROL	0.0007	***	0.0041	***	0
STAG	0.0018	***	0.0054	***	0.0001
TROP	0.0008	***	0.0168	**	0

المصدر: إعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج تحليل برنامج Eviews 10

2- نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL:

يوضح الجدول رقم (3) نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وباقي متغيرات الدراسة المستقلة خلال فترة الدراسة:

تشير نتائج علاقة الأجل الطويل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة حسب الجدول السابق إلى ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج حسب قيمة معامل التحديد حيث بلغت 96.5%، كذلك النموذج ككل جاء معنوي حسب نتائج اختبار جودة التوثيق لفيشر F.

وبالتركيز على نتائج معلمات الركود التضخمي وتأثيرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي جاءت موجبة في المستوى إلا أنها غير معنوية وكان تأثيره على النمو إيجابي تارة وسلبي تارة أخرى عند ابطائه لسنة ولسنتين على التوالي إلا أن المعلمات المقدرة غير معنوية حسب احصائية اختبار t. وعند ابطاء الركود التضخمي لثلاث سنوات STAG(-3) جاء تأثيره بشكل سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (3)

نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل

Selected Model: ARDL(4, 3, 3, 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
GRGDP(-1)	-0.41537	0.156615	-2.652183	0.0225
GRGDP(-2)	-0.15384	0.130222	-1.18138	0.2624
GRGDP(-3)	-0.44772	0.123713	-3.619032	0.004
GRGDP(-4)	-0.24229	0.109447	-2.213762	0.0489
STAG	0.300099	0.408997	0.733745	0.4785
STAG(-1)	0.581287	0.46572	1.248147	0.2379
STAG(-2)	-0.01872	0.497908	-0.037602	0.9707
STAG(-3)	-0.72426	0.37975	-1.907196	0.0829
PROL	-0.28771	0.187326	-1.535885	0.1528
PROL(-1)	0.999102	0.29567	3.379113	0.0062
PROL(-2)	0.725954	0.221026	3.284472	0.0073
PROL(-3)	-0.55701	0.196324	-2.837188	0.0162
TROP	22.61699	30.64422	0.738051	0.4759
TROP(-1)	-150.163	35.54901	-4.224117	0.0014
C	20.55895	7.444886	2.761487	0.0185
R-squared	0.965522			
Adjusted R-squared	0.921641			
F-statistic	22.00312			
Prob(F-statistic)	0.000005			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وجاءت المعلمة معنوية عند مستوى 10% أي أن تأثير الركود التضخمي على النمو الاقتصادي بعد ثلاث سنوات ويفسر ذلك أنه إذا ارتفع الركود التضخمي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.724% بعد ثلاث سنوات، يمكن رده إلى طبيعة الاقتصاد الليبي فهو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على النفط في توفير موارده المالية من العملة الأجنبية والاستفادة منها في تمويل كافة القطاعات الاقتصادية المكونة له من جهة ومن جهة أخرى هناك اختلال هيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن سوء توزيع العوائد النفطية وعدم الاستفادة منها في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية مما تسبب في ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي كما أشرنا سابقا أن السنوات التي شهدت ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ناتجة ارتفاع أسعار النفط.

- اختبار الحدود:

للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، تم الاستعانة باختبار الحدود لـ F حيث يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك وذلك عندما تكون قيمة F الإحصائية المحسوبة أصغر من الحدود الدنيا I(0)، وفي حالة ما إذا كانت القيمة الاحصائية لـ F المحسوبة أكبر من الحدود العليا I(1)، نقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. أيضا هناك اختبار الحدود t والذي من خلاله يتم التأكد ما إذا كان علاقة التكامل المشترك منطقية من عدمه، الجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار الحدود:

الجدول رقم (4)

نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	14.36526	10%	3.008	4.15
		5%	3.71	5.018
K	3	1%	5.333	7.063
t-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.54151	10%	-2.57	-3.46
		5%	-2.86	-3.78
		2.50%	-3.13	-4.05
		1%	-3.43	-4.37

المصدر: إعداد الباحثتين استناداً على مخرجات برنامج Eviews 10

يتبين من الجدول السابق أن احصائية F بلغت 14.365 وبمقارنتها بالحدود العليا I(1) نستنتج أنها أكبر من جميع الحدود العليا وهكذا نقبل الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين

متغيرات الدراسة، كذلك يتبين أن القيمة المطلقة لإحصائية t البالغة 5.541 جاءت أكبر من القيم المطلقة للحدود العليا I(1) مما يؤكد أن علاقة التكامل المشترك منطقية.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير:

جدول رقم (5)

يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير ECM

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.55895	2.725278	7.543802	0
D(GRGDP(-1))	0.843852	0.225306	3.745364	0.0032
D(GRGDP(-2))	0.690011	0.172883	3.991198	0.0021
D(GRGDP(-3))	0.24229	0.08673	2.793625	0.0175
D(STAG)	0.300099	0.263188	1.140248	0.2784
D(STAG(-1))	0.74298	0.250286	2.968529	0.0128
D(STAG(-2))	0.724258	0.286823	2.5251	0.0282
D(PROL)	-0.28771	0.131112	-2.19439	0.0506
D(PROL(-1))	-0.16895	0.082603	-2.045273	0.0655
D(PROL(-2))	0.557009	0.118523	4.699595	0.0007
D(TROP)	22.61699	18.18763	1.243537	0.2395
CointEq(-1)*	-2.25923	0.264183	-8.551739	0
R-squared	0.988145			
Adjusted R-squared	0.978831			
F-statistic	106.087			
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول السابق يتضح أن فترة الإبطاء الأولى والثانية للفرق الأول للركود التضخمي D(STAG) أثرت بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي ، تشير النتائج المبينة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1)* سالبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5%، تعكس قيمة معامل تصحيح الخطأ البالغة 2.25923- عن سرعة التصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، حيث يشير إلى معدل التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة حدوث اختلال في المتغيرات المفسرة وهي (الركود التضخمي وسعر برميل النفط ومعدل الانفتاح التجاري) في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، أي أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يحتاج تقريبا إلى أربعة أشهر للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل (1/2.25923=0.386).

- **الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر:**

الجدول رقم (6) نتائج الاختبارات التشخيصية

Test	Statistic	Value	Prob.
Normality: Jarque- Bera	Jarque- Bera	0.731336	0.6937
Autocorrelation: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.749632	0.4999
Heteroskedasticity: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.542408	0.8599

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

1- حسب نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر تبين أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي، وذلك استنادا إلى القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque- Bera كانت أكبر من 5%.

2- لاختبار عدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج المقدر، اتضح أن البواقي مستقلة عن بعضها البعض، حسب القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey حيث كانت أكبر من 5%.

3- أشارت نتائج اختبار تجانس التباين للبواقي للنموذج المقدر أن القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan-Godfrey جاءت أكبر من 5% أي أن البواقي لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر:**

تمثل الخطوط المستقيمة الحدود الحرجة عند مستوى أهمية 5% عندما يتحرك المجموع التراكمي للبواقي CUSUM أو المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSMSQ إلى ما وراء الخطين المستقيمين، فإننا

الشكل رقم (1)

يوضح نتائج اختبار استقرار النموذج هيكلياً

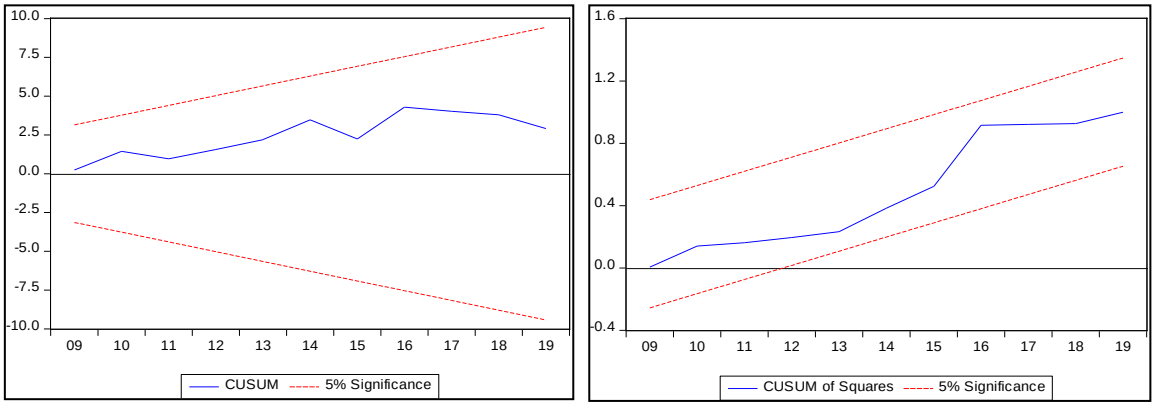

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نرفض فرضية الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر، ومن الشكلين السابقين يلاحظ أن جميع قيم CUSUM و CUSUMSQ للبواقي المتوقعة للنموذج المقدر تقع ضمن الحدود الحرجة وهذا يؤكد أن معلمات النموذج المقدر مستقرة هيكليا.

- اختبار السببية لجرانجر:

وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عادة ما يشير إلى وجود علاقات سببية بينها وهذه العلاقات قد تكون في اتجاه واحد أو اتجاهين، الجدول التالي يوضح نتائج اختبار جرانجر للسببية طويلة الأجل بين الركود التضخمي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار سببية Granger

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
STAG does not Granger CauseGRGDP	28	3.95937	0.0333
GRGDP does not Granger Cause STAG		0.58159	0.567

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة سببية طويلة الأجل حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0333 وأصغر من 5% وفي اتجاه واحد تبدأ من الركود التضخمي في اتجاه معدل النمو الاقتصادي معبراً عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أي أن الركود التضخمي يسبب في انخفاض النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

النتائج:

1- الاقتصاد الليبي لا يختلف عن الاقتصاديات النامية في تعرضه لظاهرة الركود التضخمي خلال فترة الدراسة.

2- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الركود التضخمي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

3- أشارت نتائج التقدير أيضا أن للركود التضخمي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

4- هناك علاقة سببية أحادية تتجه من الركود التضخمي إلى النمو الاقتصادي.

5- حسب معامل تصحيح الخطأ أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يحتاج تقريبًا إلى أربعة أشهر للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

التوصيات:

1- يتوجب إعادة النظر في توظيف العوائد النفطية واستغلالها في دعم القطاعات الإنتاجية الحقيقية لما لها من آثار في تقليل معدلات البطالة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

2- على الجهات المعنية تبني سياسات اقتصادية تكبح جماح التضخم وفي نفس الوقت تمول القطاعات الإنتاجية لزيادة فرص التوظف ومن ثم تقليل معدلات البطالة.

قائمة المراجع:

- أبوزيد، نسرين أحمد. (2024). Stagflation reflections on Egyptian stock market. *مجلة السياسة والاقتصاد*.25 (24)، 540-555.

- الحويج ، حسين فرج. (2024). الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا. *مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال*، 8 (1) ، 1-13.

ـ العقون، نادية. (2021). الركود التضخمي في الجزائر دراسة اقتصادية تحليلية للفترة 1980-2019. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*،22 (1)، 2-265.

ـ بسيوني، علاء عبد الرؤوف محمد. (2021). الركود التضخمي وسياسات معالجته في النظرية الاقتصادية والحالة المصرية. *مجلة مصر المعاصرة* ،112 (544)، 195.

ـ خوني، رابح وعزري، حميد. (2020). التأصيل النظري لظاهرة الركود التضخمي في الأدبيات الاقتصادية، *مجلة الاقتصاد الصناعي*،10 (2)، 130-138.

ـ رحومه، عبد السلام مسعود و الخنفاس، المصري رمضان. (2022). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي. *مجلة الأستاذ*، (22)، 187-171.

ـ مصطفى، فرهاد عمر، نعمة، سمير فخري، وعبيد، صلاح رمضان. (2024). أثر متغيرات السياسة النقدية في التضخم الركودي للعراق للمدة 2004-2021، *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو* ،12(1)،2.

- جار الله، فـواز، سعيد، هيثم أكرم. (2009). تأثير التضخم الركودي على النمو الاقتصادي في الدول النامية للمدة 1984–2002. Journal of Prospective Researches ، 4(1).

ـ البنك الدولي، بيانات ليبيا للفترة (1990-2019)، https://data.albankaldawli.org/country/Libya?view=chart

ـ مركز البحوث الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006)، بنغازي، ليبيا،2010.

ـ مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتيب الإحصائي، سنوات مختلفة.

ـ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ـ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية أ أعداد مختلفة.

- ALBAKLI, A. A., & ALJASEM, S.(2023). The Effects of Stagflation on Economic Growth - Case Study Egypt. 1st International Al-Bab Social Sciences Congress. Gaziantep University. 83-96.

- Okoro, C. B., & Kenneth, A. (2024). Impact Of Inflation And Stagflation On Economic Growth In Nigeria. Goya Journal. *17*(5). 310-328.

The impact of stagflation on economic growth in Libya during the period (1990 – 2019)

Hajer Omar Mnider [1], Fatma Mnsour Ehsona[2]

[1,2] Department of Economics, Faculty of Economics and Commerce, Alasmarya Islamic University

Abstract :

This study examined the impact of stagflation on economic growth in Libya during the period 1990-2019 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between stagflation and GDP, and the direction of the relationship is inverse, as the more stagflation increases, the lower the GDP growth rate, with a unidirectional causal relationship from stagflation to the GDP growth rate during the study period .

Keywords: Stagflation , Economic growth , ARDL